# تحديات الانفاق العام في العراق للمدة 2009 – 2020 (الاسباب و المعالجات )*

الباحث / مصطفى سمير عبد الله الساموك  د. أسماء جاسم محمد

تاريخ القبول: 2021/7/11  تاريخ النشر:2022/4/1

**المستخلص:**[1]

تسعى الدراسة الى تشخيص التحديات والمعوقات التي توجه تحديد الانفاق العام في الموازنات العامة العراقية، بهدف وضع رؤية علاجية لمواجهة هذه التحديات بما يسمح بتوجيه الانفاق العام لخدمة الاقتصاد والمجتمع العراقي . فتقوم الدراسة على فرضية مفادها "ان الانفاق العام يواجه تحديات ومعوقات عديدة عند اعداد الموازنة العامة، اقتصادية وسياسية وأمنية فضلاً عن تأثرها بالطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، ولم توضع بشكل جدي بعض الاساليب والآليات العلاجية لمجابهة تلك التحديات". متبنية الدراسة المنهج الاستنباطي باستخدام الاسلوب الوصفي، من اجل تحقيق اهداف الدراسة واختبار ثبوت فرضيتها من عدمها.

توصلت الدراسة بأن الانفاق العام في العراق في المدة المختارة واجه تحديات ومعوقات كثيرة ومتنوعة منها ما هي تحديات داخلية كما في النفقات الحاكمة التي تلزم الحكومة بالإنفاق مهما كان مقدار الايرادات، ومنها خارجية اقتصادية ذات تأثير ظاهري وحقيقي تؤثر في مقدار الانفاق، وأخرى غير اقتصادية تؤثر في هذه النفقات كالفساد الاداري والمالي، والاسباب السياسية والامنية. لذلك لابد من وضع رؤية علاجية مستقبلية لهذه التحديات التي يواجهها الانفاق العام في العراق، عن طريق استخدام آلية اعادة هيكلة الانفاق العام في بنود الموازنات العامة العراقية بتطبيق اساليب و اجراءات الحوكمة المالية، والعمل على تنويع المصادر التي تعتمد عليها تمويل النفقات العامة، و تدعيم الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص بما يدعم الموازنة العامة في العراق بالمصادر التمويلية الاضافية التي تدعم التنويع المالي والاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، الايراد العام، الموازنة المالية العامة.**

**Public spending challenges in Iraq for the period 2009-2020**

**(causes and treatments)**

**Abstract::-**

The study seeks to diagnose the challenges and obstacles that lead to the determination of public expenditure in the Iraqi public budgets, with the aim of developing a remedial vision to confront these challenges in a way that allows directing public expenditure to serve the Iraqi economy and society. The study is based on the hypothesis that "public expenditure faces many challenges and obstacles when preparing the public financial budget, economic, political and security, as well as being affected by the rentier nature of the Iraqi economy, and some methods and remedial mechanisms have not been seriously developed to confront these challenges." The study adopted the deductive approach using the descriptive method, in order to achieve the objectives of the study and to test whether its hypothesis is proven or not.So that our study concludes that public expenditure in Iraq for chosen period faced many and varied challenges and obstacles, including what are internal challenges as in the ruling expenditures that oblige the government to spend regardless of the volume of revenues, including external economics that have an apparent and real impact on the volume of expenditure, and non-economic ones that affect These expenses such as administrative and financial corruption, and political and security reasons. Therefore, it is necessary to develop a future remedial vision for these challenges facing public expenditure in Iraq, through the use of a mechanism for restructuring public expenditure in the items of

* بحث مستل من رسالة ماجستير.

Iraqi public budgets by applying financial governance methods and procedures, and working to diversify the sources on which the financing of public expenditures depend, and to strengthen partnership Between the public and private sectors to support the general budget in Iraq with additional funding sources that support financial and economic diversification.

**Keywords: Public Expenditure, Public Revenue, Public Financial Budget.**

**المقدمة:-**

أن الانفاق المالي من قبل الحكومة لتقديم الخدمات وتوفير الاحتياجات العامة له دوراً هاماً في في تحقيق اهداف السياسة المالية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توجيه هذا الانفاق باتجاهات مثمرة وذات آفق اقتصادي من اجل تحقيق مستويات مرتفعة من النمو والتقدم، والعمل على تحقيق التغيرات الجذرية للاقتصاد باقل التكاليف الممكنة وبفاعلية كبيرة، وتعمل المؤسسات والجهات الحكومية والمجتمع المدني وكذلك الباحثين والدارسين المهتمين بالجانب الاقتصادي والمالي على مواجهة التحديات والمعوقات التي تواجه جانب النفقات العامة في الموازنة العامة، لتوجيه الموارد المالية العامة بالاتجاه التنموي الصحيح. ونظراً لحاجة العراق الى تنمية اقتصاده بشكل مستدام فلابد من وجود دراسة تُسهم في وضع الآليات العلاجية اللازمة لمواجهة التحديات التي تجابه النفقات العامة والناتجة عن ظروف سابقة وحالية من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي.

**مشكلة الدراسة:**

تبنت الحكومة العراقية في فترات سابقة موازنات مالية ذات توجه انفاقي غير ملائم مع الظروف والمشكلات التي تجابه الواقع الاقتصادي وبقرارات مالية متسرعة، معتمدة على الموارد النفطية التي يمتلكها البلد من دون العمل بشكل جدي لتنويع مصادر تمويل نفقاتها العامة، فقامت بتوجيه النفقات العامة بشكل غير مدروس وبردود فعل بدون الاهتمام بواقع الاقتصاد العراقي و متطلباته. و من هنا يمكن حصر مشكلة الدراسة بتساؤل مفاده هل تبنت الموازنات العامة في العراق معالجات لموجهة تحديات الانفاق العام التي تميز بها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003؟

**أهداف الدراسة:-**

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف الاتية:

1) تشخيص التحديات والمعوقات التي تواجه الانفاق العام في العراق للمدة (2009 – 2020) .
2) وضع رؤية علاجية لمواجهة هذه التحديات من أجل توجيه الانفاق العام في العراق لخدمة الاقتصاد والمجتمع.

**فرضية الدراسة:** تقوم الدراسة على فرضية مفادها "ان الانفاق العام بواجه تحديات ومعوقات عديدة عند اعداد الموازنة العامة، اقتصادية وسياسية وأمنية فضلاً عن تأثرها بالطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، ولم توضع بشكل جدي بعض الاساليب والآليات العلاجية لمجابهة تلك التحديات".

**منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي باستخدام الاسلوب الوصفي عن طريق دراسة المصادر العلمية الخاصة بموضوع الدراسة، وبالاعتماد على البيانات الخاصة بالانفاق العام وعناصر الموازنة المالية العامة والناتج المحلي الاجمالي المتوافرة عن الاقتصاد العراقي.

**المبحث الاول: مدخل تنظيري للأنفاق العام وأسباب تزايده**

**اولاً: تعريفات الانفاق العام:** من اجل الوقوف على تعريف النفقة العامة يجب بيان مفهومها على المستوى اللغوي و الاصطلاحي حيث ان النفقة في اللغة العربية مشتقة من كلمة "نفق" وهي تدل على ذهاب الشيء و انقطاعه ولأنها تمضي لوجهها سميت بالنفقة، و يقال أن الإنسان عندما ينفق تعني قد ذهب كل ما عنده، والشخص المنفاق يعني كثير النفقة (السعدوني، 2020: 182).

ومنه قوله تعالى "وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ" (المنافقون، الآية 10). أما التعريف الاصطلاحي للنفقة فأنها كل الاموال التي تصرفها الدولة من اجل اشباع حاجات المواطنين، كما انها تتخذ اشكالاً عديدة حيث يمكن تمثيلها في مصروفات رواتب الموظفين او دفع اجور المقاولين او منح الاعانات (عامر، 2010: 25).

كما عرف (بوعكاز، 2015: 4) النفقة على أنها المبلغ النقدي الذي يخرج من الذمة المالية لشخص اعتباري عام (الدولة او إحدى مؤسساتها) وذلك من أجل تحقيق منفعة عامة.

و يشير (العامري، والحلو، 2020: 25) بأنها مقدار النقد الذي يتم الإفصاح عنه عن طريق تمويل الدولة والذي يتم تنفيذه من قبل الجمهور لغرض تحقيق المصلحة العامة.

كذلك يعرف (الداعمي، 2018: 8) بأنها جميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها الجهات الحكومية المختلفة، والتي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها ضرورية للصالح العام ككل، و من الأمثلة على ذلك نفقات الدفاع والامن والبنية التحتية والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

مما تقدم يمكن تعريف الانفاق العام "هو ذلك المبلغ من النقود المستمد من الذمة المالية للدولة أو إحدى مؤسساتها العامة من اجل القيام بإشباع الحاجات العامة و العمل على تحقيق اهدافها.

**ثانياً: خصائص الانفاق العام:** اشار (ميلود، 2020: 141) الى ان هناك مجموعة من الخصائص منها التي نستطيع تميز النفقات العامة عن الانواع الاخرى من النفقات، و تتمثل بالاتي:

1) **النفقة العامة مبلغ من النقود:** مع التطور تم استبعاد هذا الاسلوب العيني من الاعتبارات العملية والتقنية والإدارية والحسابية كون ذلك غير متوافق مع متطلبات العصر، لذلك تحولت معظم النفقات العامة إلى نقود ولكن هذ لا يمنع من لجوء الدولة في الحصول على بعض الخدمات والبضائع مجاناً او عينياً وخاصةً في الحالات الضرورية (القيسي، 2015: 36).
2) **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** تكون النفقة عامة عندما يتم تنفيذها من قبل الدولة أو إحدى هيئاتها العامة، حيث تستخدم النفقة في تقديم الخدمات العامة، مثل الدفاع والأمن والتعليم و القضاء وبناء المشاريع الاقتصادية التجارية، وان الشخص المعنوي العام هو الشخص الذي ينظم قواعد القانون العام وعلاقته بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين الآخرين (صايل، وعناد، 2017: 173).
3) **اصدار النفقة العامة لتحقيق منفعة عامة:** يعود الغرض من تسليم الأموال العامة إلى السلطات العامة بهدف استخدامها في تلبية الاحتياجات العامة، من اجل تحقيق المنفعة العامة مع مراعاة توزيع العبء المالي بالتساوي على جميع الأفراد (اللوزي، وخليل، 1999: 90).

**ثالثاً: اسباب تزايد الإنفاق العام:** إن أي باحث عن ظاهرة تطور النفقات العامة في أي دولة من الدول يلاحظ تزايدها عاماً بعد عام، وكان أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة الاقتصادي الألماني فاجنر Wagner، واستند في دراسته الى تطور الانفاق العام في البلدان الأوربية في القرن التاسع عشر، ليتوصل إلى قانون اقتصادي نسب إليه فيما بعد وأطلق عليه قانون فاجنر Wagner's Law، الذي يمكن تلخيصه في أنه "إذا حقق أي مجتمع معدل معين من النمو الاقتصادي، فإن هذا يؤدي إلى توسع نشاط الدولة، و من ثم يؤدي إلى زيادة الانفاق العام بمعدل نمو أكبر من معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي، ولكن هذه الزيادة في الانفاق العام لا تعود جميعها لأسباب حقيقية ولكن يرجع جزء منها لأسباب ظاهرية" (المزروعي، 2012: 617)، و يمكن توضيح هذين النوعين من الاسباب في الأتي:

1- **الأسباب الحقيقية لتزايد الانفاق العام:** يقصد بالزيادة الحقيقية للإنفاق العام هي تلك الزيادة الحاصلة في المنفعة العامة والمترتبة على زيادة النفقات العامة وارتفاع العبء الحاصل في التكاليف العامة بنسبة ما، كما يشير في اغلب الاحيان الى الزيادة في تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمة العامة، و تتمثل الاسباب الحقيقية بالأتي: (آل زيارة، 2014: 10)

أ- **الاسباب الاقتصادية:** يقصد بها الزيادة المستمرة في النفقات ، وذلك بسبب التوسع في اقامة المشروعات العامة وكذلك معالجة التقلبات التي تحدث في الانشطة الاقتصادية، حيث ان الزيادة التي تحصل في الدخل القومي تؤدي الى زيادة ما تقوم الدولة باستقطاعه على شكل اعباء عامة حتى وان لم يزداد مبلغ الضرائب او اسعارها او انواعها، وتشجع هذه الموارد المتاحة للدولة على القيام بزيادة انفاقها في كافة المجالات وان التوسع في اقامة المشروعات الاقتصادية يؤدي هو الاخر الى الزيادة في النفقات العامة (الحسن، وعبد الحسين، 2019: 155).

ب- **الاسباب السياسية:** التوسع في نشاطات الدولة يكون عن طريق انتشار المبادئ الديمقراطية وذلك لان كل حكومة تم انتخابها تعمل على ارضاء الرأي العام، لكي تتمكن من تجديد مدة حكمها، اما على المستوى الخارجي عن طريق تطور العلاقات الدولية وكذلك الاهتمام في توسيع التمثيل الدبلوماسي وتعزيز قوة الدولة على الساحة العالمية قد زاد من النفقات العامة بأقامة المؤتمرات الدولية والاشتراك في المؤسسات والمنظمات الدولية، وايضاً النفقات الخاصة بالسفارات والقنصليات، وما يتم تقديمه الى بلدان اخرى من منح ومساعدات لأغراض سياسية (كريم، 2009: 62).

ت- **الاسباب الادارية:** ان التنظيم الإداري غير السليم وعدد الموظفين المتزايد والمركزية الشديدة وتضارب السلطة بين الوزارات والهيئات المختلفة، وعدم التعاون والتنسيق بين الإدارات المختلفة والروتين اليومي المعقد كل ذلك يؤدي الى فائض في العمل بسبب عدد الموظفين الزائد عن الحاجة ، الذين يتقاضون الرواتب والمخصصات التي تزيد من أعباء النفقات العامة (العمري ، 1986: 45).

ث- **الاسباب المالية:** ترتبط هذه الاسباب بزيادة الايرادات العامة فكلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية ادى ذلك الى زيادة نفقاتها العامة، وان زيادة الموارد المالية يعتمد قدرة الدولة على تنويع مصادر الايرادات وكذلك على زيادة الاساليب المستخدمة في تحصيل هذه الموارد، وقد تلجأ الكثير من الدول الى اسلوب الاقتراض داخلياً او خارجياً في الوقت الحاضر، وهذا يؤدي الى الزيادة في مقدار الانفاق العام من جهة ومن جهة اخرى تكون هناك زيادة في اعباء الدولة عند تسديد خدمة الدين العام من الفوائد مع سداد اصل الدين ، ومما تقدم فان الزيادة في الايرادات العامة بمختلف وسائلها شجعت اغلب الحكومات على الزيادة في مقدار نفقاتها العامة (الطاهر، 1992: 124).

ج- الاسباب الاجتماعية: من أهم نتائج هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المدن والمراكز الصناعية التوسع في نطاق المدن، و من ثم زيادة الإنفاق العام على الصحة والتعليم والنقل والماء والكهرباء ... الخ، بسبب ان متطلبات سكان المدن أكبر من متطلبات سكان الريف، كذلك ان التوسع في التعليم عزز الوعي الاجتماعي لذلك يطالب مواطنون الدولة بتنفيذ أعمال لم تكن تعرفها من قبل، مثل التأمين ضد البطالة والمرض والعجز وأسباب أخرى قد تمنع الأفراد من القيام بالعمل (الجنابي، 1990: 40).

ح- **الاسباب العسكرية:** تعد من اهم الاسباب التي تؤدي الى زيادة كبيرة في النفقات العامة بسبب التقدم الهائل في علوم تصنيع الأسلحة وانتشار فتيل الحرب بين الدول ادى إلى زيادة اعداد الجيش وقواته المسلحة، وحقيقة الامر أن معظم الدول لديها إمكانية الحصول إلى أحدث الأسلحة بدلاً من الأسلحة القديمة هذا أدى إلى زيادة الإنفاق العام، وان هذا النوع من الاستعدادات واختلاف القدرات العسكرية زاد من نفقات الحرب، مما ادى إلى كوارث في العديد من الدول كان السبب في زيادة النفقات العسكرية والتي تتضمن تعويضات واعانات المنكوبين من ضحايا الحروب من الاسر، وكذلك المعاشات التقاعدية للمحاربين القدامى و قيام الدولة ايضاً بتسديد الديون الداخلية والخارجية نتيجة الحروب (العلي، 2011: 68).

خ- **التبادل اللامتكافىء:** ان التبادلات غير المتكافئة والمركز الضعيف للبلدان النامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي هي السبب في زيادة الإنفاق الحكومي في هذه البلدان، فضلاً عن الخسائر الناجمة عن العلاقة غير المتكافئة مع البلدان المتقدمة التي تؤدي الى تدهور ظروف التبادل التجاري العالمي، وانخفاض سعر الصرف في سوق العملات الدولية وارتفاع معدل التضخم المستورد، كذلك تؤدي القيود الحمائية التجارية للاقتصاد العالمي على صادرات البلدان النامية إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام، بسبب زيادة أسعار الاستيراد الضرورية وانخفاض أسعار الصادرات (عبد الله، وحمد، 2020: 359).

2- **الأسباب الظاهرية لتزايد الانفاق العام:** يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الزيادة من دون ان يقابلها زيادة في عدد السلع والخدمات للفرد ، مما يعني أنها لن تؤدي إلى زيادة في المنافع الفعلية (الحقيقية)، وهناك أسباب عديدة لزيادة الإنفاق العام من دون الزيادة الظاهرية في انواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق العام من دون ان يصاحبها زيادة في الحاجات العامة (عودة ، 2017 : 125 )، ومن هذه الاسباب الاتي:

أ- **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:** يتم التعبير عن هذه القيمة على أنها كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة (القوة الشرائية للنقود)، ويعزى الانخفاض في القوة الشرائية للنقود إلى الزيادة في الأسعار و يسمى بالتضخم (حمدي، 2015: 78).

ويعمل التضخم على اعادة توزيع الدخل من الفئات الاجتماعية منخفضة الدخل الى الفئات مرتفعة الدخل التي تمتاز بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للادخار، اضافة للأثر السلبي على الموازنة العامة حيث يعمل على زيادة النفقات العامة، بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للنقود و من ثم زيادة جانب النفقات نتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات التي تشتريها المؤسسات والجهات الحكومية، مما يؤدي الى زيادة الاعباء المالية على الحكومة وانعكاس ذلك على الاقتصاد (عناية، 1991، 203).

ب- **اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الموازنة العامة):** مع اعتماد مبدأ وحدة أو مبدأ الشمولية للموازنة العامة والذي ينص المبدأ على وجوب ظهور كافة نفقات وإيرادات الدولة، اصبح تجمع نفقات الدولة في ميزانية واحدة بعدما كانت توجه بعض الايرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تعبر عن حقيقة الإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة للدولة لأن النفقات العامة المدرجة في الموازنة عادة ما تكون أقل من الواقع الفعلي، وان النفقات العامة التي تم استخدامها من قبل ولكن لم تظهر في ميزانية الدولة في هذه الحالة تعد هذه الزيادة في الإنفاق العام زيادة ظاهرية، تتطلب إجراءات لتغيير أساليب المحاسبة المالية في الميزانيات الحديثة (اسماء، 2015: 48).

ت- **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:** قد تؤدي الزيادة في أراضي دولة معينة أو الزيادة السكانية إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام، لأن هذا الوضع يتطلب من الدولة التدخل عن طريق زيادة الإنفاق لتلبية احتياجات هؤلاء الأفراد، مثل احتلال دولة لدولة اخرى أو استعادة جزء من الإقليم وتكون هذه الزيادة ظاهرية، بسبب عدم وجود زيادة في المنفعة العامة او ارتفاع في الاعباء العامة على الافراد من دون اي مقابل حقيقي، ومن الواضح في هذه الحالات نصيب الفرد من الإنفاق العام إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية، أما إذا كانت الزيادة في الإنفاق هي فقط لمواجهة توسع الدولة أو زيادة النمو السكاني من دون التأثير السكان الأصليين إذن الزيادة في الإنفاق العام ما هي إلا زيادة ظاهرية (عيسى، وانيسة ، 2017: 114).

## المبحث الثاني: تحديات ومعوقات تحديد الانفاق العام في العراق للمدة (2009-2020 )

هناك عدد من التحديات والمعوقات التي تحدد النفقات العامة في العراق، منها اسباب ظاهرية وحقيقية تسبب في تغير الانفاق العام في الموازنات المالية، ومنها ذات علاقة حتمية بالأنفاق كالنفقات الحاكمة، وأخرى تعود لاسباب سياسية وأمنية، واسباب ذات علاقة بفساد بعض الموظفين في بعض المؤسسات والدوائر الحكومية، والتي تتمثل بالاتي:

**اولاً: الاسباب الظاهرية والحقيقية لتغير النفقات العامة:**

**1- الاسباب الظاهرية:** من بين أهم هذه الاسباب تغير الأسعار بمستواها العام (معدلات التضخم) التي تؤدي لتغيرات في القيمة الحقيقية للدينار العراقي، ومن اجل دراسة وتحليل علاقة النفقات العامة بمسار معدلات التضخم في العراق يمكن الاعتماد على الجدول (1) :

**الجدول (1)معدل التغير السنوي للنفقات العامة وعلاقته بمعدلات التضخم في العراق للمدة (2009 – 2020)**

| السنوات | النفقات العامة (مليون دينار) | معدل التغير السنوي (%) | الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100 = 2010) | معدل التضخم (%) |
|---|---|---|---|---|
| | (1) | (2) | (3) | (4) |
| 2009 | 69.165.523 | – | 97.2 | – |
| 2010 | 84.657.468 | 22.4 | 100.0 | 2.9 |
| 2011 | 96.662.767 | 14.2 | 105.8 | 5.8 |
| 2012 | 117.122.930 | 21.2 | 112.2 | 6.0 |
| 2013 | 138.424.608 | 18.2 | 114.4 | 2.0 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2014 | *58.625.459 | -57.6 | 116.9 | 2.2 |
| 2015 | 119.462.429 | 103.8 | 118.5 | 1.4 |
| 2016 | 105.895.722 | -11.4 | 119.2 | 0.6 |
| 2017 | 100.671.160 | -4.9 | 119.4 | 0.2 |
| 2018 | 104.158.183 | 3.5 | 119.9 | 0.4 |
| 2019 | 133.107.616 | 27.8 | 119.6 | -0.3 |
| 2020 | **64.360.942 | -51.6 | 119.5 | -0.1 |

**المصدر: الجدول عد من قبل الباحثين بالاعتماد على:**

**بيانات العمود (1) من: جمهورية العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة (2009 – 2019)، اعداد مختلفة لجريدة الوقائع العراقية. بيانات العمود (3) من:**

**:- The World Bank, World Development Indicators (2009 – 2020). Web Site**

*** البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية لعام 2014، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.**

**** النفقات العامة هي لغاية تشرين الثاني من عام 2020 حسب الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية:**

**http:\\www.mof.gov.iq**

**- النسب الواردة في العمود (2) احتسب من قبل الباحثين .**

**\ data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators\\http:**

**- معدلات التضخم الواردة في العمود (4) احتسب من قبل الباحثين .**

يلاحظ من الجدول (1) ان مسار معدلات التضخم في البداية متذبذب للمدة (2010 – 2014)، فتراوحت معدلات التضخم ما بين (2%-6%) ، وبأرقام قياسية لأسعار المستهلك ما بين (100 – 116.9)، قد يكون السبب في ذلك التوجه التوسعي للموازنات المالية في تلك المدة (عدا عام 2014) فقد سجلت معدلات التغير السنوية للنفقات العامة نسب موجبة تراوحت ما بين (14.2% - 22.4%)، وبنفقات تراوحت ما بين (96.662.767 – 138.424.608) مليون دينار.

اما بعد عام 2014 (اي المدة ما بين عامي 2015 و2020) فعلى الرغم من ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك فقد تراوحت ما بين (118.5 - 119.9) في حين اتجهت معدلات التضخم للانخفاض النسبي، فبلغ التضخم في عام 2015 نسبة 1.4%، ثم اتجه للانخفاض الى ان اصبح التضخم نسبة 0.1- %، ان هذا الامر يعود الى عدد من الاسباب منها هو توجه البنك المركزي العراقي لتعقيم العمليات التوسعية للسياسة المالية، وجاء هذا التعقيم على حساب القيمة الحقيقية للنفقات العامة، وكذلك انخفاض التضخم كان نتيجة ميل الافراد الى الاكتناز في فترات الأزمات منها التوترات الأمنية والشعبية وأزمة جائحة كورونا، بما يؤدي الى تقليل الانفاق الاستهلاكي للأفراد، كما رافق ما سبق تذبذب توجهات السياسة المالية مما يؤدي لتذبذب الدخل القومي في العراق (بيدة وأخرون، 2021: 465)، لذلك توجهت النفقات العامة للتذبذب النسبي فتارة تتزايد النفقات كما في الاعوام 2015 و2018 و2019، فبلغت النفقات في تلك الاعوام على التوالي حوالي 119462 و104158 و133107 مليون دينار، وبمعدلات ارتفاع سنوية بلغت على التوالي 103.8% و3.5% و27.8%، واعوام اخرى سجلت انخفاضاً في النفقات العامة كما في 2016 و2017 و2020 فبلغت على التوالي 105896 و100671 و64361 مليون دينار، وبمعدلات انخفاض سنوية بلغت 11.4-% و4.9-% و51.6-% على التوالي.

اما السبب الاخر الذي يؤثر ظاهرياً في تغير الانفاق العام في العراق فهو حجم السكان ومعدل نموه حيث تعمل الخطة المالية على تحديد مقدار الانفاق العام وفق عدد السكان وتوزيعاته ، فتزداد النفقات العامة بزيادة عدد السكان حيث يترتب على الدولة تغطية حاجات الأفراد. ومن اجل تحليل العلاقة ما بين اتجاه معدلات تغير النفقات العامة في العراق لمدة الدراسة يمكن الاعتماد على الجدول (2) :

**الجدول (2)تقديرات اعداد السكان ومتوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في العراق للمدة (2009 – 2020)**

| السنوات | السكان | معدل نمو السكان | متوسط نصيب الفرد من | معدل التغير السنوي |
|---|---|---|---|---|

| | (مليون نسمة) | (%) | النفقات العامة (دينار) | (%) |
|---|---|---|---|---|
| | (1) | (2) | (3) | (4) |
| 2009 | 31.664 | – | 2184 | – |
| 2010 | 32.490 | 2.6 | 2606 | 19.3 |
| 2011 | 33.338 | 2.6 | 2899 | 11.3 |
| 2012 | 34.208 | 2.6 | 3424 | 18.1 |
| 2013 | 35.096 | 2.6 | 3944 | 15.2 |
| 2014 | 36.005 | 2.6 | 1628 | -58.7 |
| 2015 | 35.213 | -2.2 | 3393 | 108.4 |
| 2016 | 36.169 | 2.7 | 2928 | -13.7 |
| 2017 | 2.336 | 2.7 | 27106 | 825.8 |
| 2018 | 2.998 | 2.6 | 2732 | -89.9 |
| 2019 | 39.128 | 2.6 | 3402 | 24.5 |
| 2020 | *40.150 | 2.6 | 16030 | 371.2 |

**المصدر: عد من قبل الباحثين بالاعتماد على:**

**- البيانات العمود (1): وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية للاعوام (2009 – 2019).**

*** وزارة التخطيط، تقديرات سكان العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة.**

**- بيانات العمود (2 و4) احتسب من قبل الباحثين .**

على الرغم من اغلب قوانين الموازنة العامة العراقية اشارت الى ضرورة دراسة التخصيصات المالية وتوزيعها حسب النسب السكانية، مثال المادة الثانية من قانون رقم (1) الخاص بالموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2019، فان الملاحظ من الجدول (2) ان النفقات العامة في الموازنات العامة العراقية لا تأخذ بنظر الاعتبار تقديرات عدد السكان، حيث ان النمو السنوي لعدد السكان في العراق للمدة (2009 – 2020) يتسم بالثبات النسبي، فكان اعلى معدل لنمو السكان قد بلغ 2.7% ، وادنى نمو سكاني موجب 2.6%، مما ارتفع اجمالي عدد السكان اثناء مدة الدراسة من (31.664 الى 40.150 ) مليون نسمة، عدا عام 2015 فقد سجل نسبة انخفاض في عدد السكان حيث بلغت النسبة ( 2.2- % )، و بعدد سكان بلغ 35.213 مليون نسمة، وهذا قد يعود الى حدوث نزوح سكاني الى خارج و داخل العراق نتيجة سيطرة داعش على بعض المحافظات العراقية، فتجاوز اجمالي النازحين ثلاثة ملايين نسمة في أيار من عام 2015، الذي توزع ما بين نزوح ناحية باقي المحافظات العراقية، او باتجاه الهجرة ناحية الدول المجاورة والاجنبية (وكالة الأمم المتحدة للهجرة، 2018: 17).

بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في العراق اثناء مدة الدراسة فانه اتسم بالتذبذب فتارة يرتفع واخرى ينخفض، حيث تصاعد المتوسط من 2184 دينار الى 3424 دينار للمدة (2009 – 2013)، وبمعدلات تغير سنوية موجبة تراوحت ما بين (11.3% - 19.3%) ، ثم انخفض المتوسط الى 1628 دينار في عام 2014، وبنسبة انخفاض سنوية بلغت 58.7-%، ليتذبذب المتوسط بعدها في المدة (2015 – 2020)، حيث تراوح ما بين (2732 – 27106) دينار، وبنسب تغير سنوية تراوحت ما بين (89.9-% - 825.8 %). على الرغم من وجود زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة المخططة في العراق في بعض السنوات فانه قد يؤشر الى توجيه الموارد المالية باتجاه زيادة حقيقية، لكن عند مقارنة هذه الزيادة مع الواقع الذي يعيشه المجتمع العراقي من سوء في الخدمات العامة وتدني مستواها حيث ان الزيادة في النفقات العامة ما هي إلا توزيعات راجعة لأسباب ظاهرية وغير حقيقية، فلا تأخذ بنظر الاعتبار الحاجة العامة المنفعة العامة الحقيقية عند تحديد تخصيصات النفقات العامة وتنفيذها الحقيقي على ارض الواقع.

**2- الاسباب الحقيقية:** ان من أهم هذه الاسباب المؤدية لتغير النفقات العامة في الموازنة العامة العراقية ارتباط يتمثل في التخمين بكمية النفط المصدر وسعر البرميل، اللذان يؤثران في الايرادات النفطية من ثم في الموازنة العامة بالأخص في النفقات العامة. ومن اجل تحليل العلاقة بين تحديد النفقات العامة في العراق اثناء مدة الدراسة مع كمية النفط الخام المصدر ومعدل اسعارها (التي تم تقديرها في الموازنات العامة العراقية)، من ثم المقارنة بين ما تم تقديره لمعدل سعر النفط بالموازنات العراقية مع معدل سعر النفط المحدد في الأسواق العالمية، فقد اعتمد على الجدول (3):

**الجدول (3)كمية النفط العراقي المصدر والاسعار الاسمية لبيع النفط الخام خلال المدة (2009 – 2019)**

| السنوات | معدل تصدير النفط الخام (مليون برميل / يومي) | معدل سعر النفط الخام العراقي (دولار لكل برميل) | معدل سعر النفط الخام المحدد بالاسواق العالمية (دولار لكل برميل)*** | الفرق النسبي بين السعرين (%)**** |
|---|---|---|---|---|
| 2009 | *1.900 | **59 | 61.0 | -3.3 |
| 2010 | *1.890 | **75.6 | 77.4 | -2.3 |
| 2011 | 2.200 | 76.5 | 107.5 | -28.8 |
| 2012 | 2.600 | 85 | 109.5 | -22.4 |
| 2013 | 2.900 | 90 | 105.9 | -15.0 |
| 2014 | *2.516 | **96.8 | 96.2 | 0.6 |
| 2015 | 3.300 | 56 | 49.5 | 13.1 |
| 2016 | 3.600 | 45 | 40.8 | 10.3 |
| 2017 | 3.750 | 42 | 52.4 | -19.8 |
| 2018 | 3.888 | 46 | 69.8 | -34.1 |
| 2019 | 3.880 | 56 | 64.0 | -12.5 |

**المصدر: عد من قبل الباحثين بالاعتماد على:**

- جمهورية العراق، قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق للمدة (2009 – 2019)، اعداد مختلفة لجريدة الوقائع العراقية.

* وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للمدة (2018 – 2019).

** البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للاعوام (2009 و2010 و2014).

*** منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي للمدة (2009 – 2019)، الكويت.

**** الفرق النسبي بين السعرين تم استخراجه من قبل الباحثان بالاعتماد على الصيغة الاتية: الفرق النسبي بين السعرين = { (معدل سعر النفط الخام العراقي - معدل سعر النفط الخام المحدد من أوبك) ÷ معدل سعر النفط الخام العراقي } × 100.

يلاحظ من الجدول (3) يلاحظ ان كمية النفط الخام المتوقع تصديره حسب الموازنات العامة المخططة في العراق للمدة (2009 – 2014) متذبذب نسبياً، فتراوحت الكمية ما بين (1.890 – 2.900) مليون برميل / يومياً، يقابلها تحديد لسعر بيع النفط الخام حسب ما هو مخمن ما بين (59 - 96.8) دولار لكل برميل، وبمقارنتها مع النفقات العامة للمدة نفسها (الموجودة في الجدول (1)) فقد سجلت هذه النفقات تصاعداً من (69165523) مليون دينار الى (138424608) مليون دينار ، وبمعدلات تغير سنوية موجبة تراوحت ما بين (14.2% - 22.4%)، لتشير الى وجود علاقة موجبة بين كمية النفط الخام وسعره من جهة وبين النفقات العامة المخمنة في الموازنات العراقية من جهة اخرى، عدا العام 2014 الذي سجل انخفاضاً في النفقات بمعدل 57.6- % .

اما باقي المدة المتمثلة بـ (2015 – 2019) فقد سجلت كمية النفط الخام المتوقع تصديره حسب الموازنات العامة المخططة ارتفاعاً نسبياً، من 3.300 مليون برميل / يومي، مقابل اسعار بيع لهذا النفط متذبذبة تراوحت ما بين (42 – 56) دولار لكل برميل، يقابل ذلك تذبذب في تحديد النفقات العامة التي تراوحت ما بين (100671160 – 133107616) مليون دينار، وبمعدلات تغير متذبذبة حيث تراوحت ما بين (11.4-% - 103.8%)، ليشير هذا التذبذب الى الارتباط الكبير ما بين تحديد النفقات العامة في الموازنات المالية وبين النفط الخام، حيث

الاعتمادية الكبيرة للموازنات المخططة في العراق على تمويل قطاع احادي متمثل بصادرات القطاع النفطي التي تجلب الواردات الدولارية اللازمة لتمويل هذه الموازنات. بالنسبة للمقارنة ما بين سعر بيع النفط الخام المقدر تصديره حسب الموازنات العامة في العراق للمدة (2009 – 2019) من جهة وبين سعر النفط المحدد في السوق العالمية، فقد اشارت الاعوام الاولى الى وجود سعر مقدر بالموازنة العامة العراقية بنسب اقل مما هو محدد في هذه الاسواق (اي نسب سالبة)، فتراوحت هذه النسب ما بين (28.8-% - 2.3%) اثناء المدة (2009 – 2013)، اما بعد هذه المدة فتذبذب الفرق بين السعرين ما بين نسب سالبة واخرى موجبة، حيث تراوحت ما بين (34.1-% - 13.1%). ان ما سبق من وجود نسب سالبة او موجبة للفرق بين السعرين يشير الى عدم واقعية تحديد سعر بيع النفط الخام المقدر حسب الموازنات العامة في العراق اثناء مدة الدراسة.

**ثانياً: المحددات الحاكمة على توجهات النفقات العامة:** من الممكن تعريف النفقات الحاكمة "بأنها التكاليف التي لا يمكن تجاهلها أو تفاديها من قبل معدي الخطط المالية، ويعود سبب عدم القدرة على التجاهل لوجود التزامات للحكومة تجاه مواطني بلدها في تقديم الخدمات العامة والاحتياجات الضرورية التي لأبد على الموازنة العامة تغطيتها" (حمزة، 2015: 460).يشار الى أن النفقات الحاكمة في الموازنات العامة العراقية يتم تحديدها عند اعداد الخطط المالية لهذه الموازنات من مجموع النفقات العامة المخططة، وبعد استبعاد حصة إقليم كردستان حسب قانون الموازنات المقرة من قبل الحكومة والبرلمان العراقي (الموازنة العامة العراقية، 2019 ، 16). والجدول (4) يبين اجمالي هذه النفقات واهميتها النسبية من مقدار النفقات العامة حسب الموازنات العامة العراقية للمدة (2009 – 2020):

**الجدول (4) اجمالي النفقات الحاكمة واهميتها النسبية من حجم النفقات العامة في العراق للمدة (2009 – 2019)**

| السنوات | اجمالي النفقات الحاكمة (مليون دينار) | معدل التغير السنوي* (%) | النفقات العامة (مليون دينار) | الاهمية النسبية* (%) |
|---|---|---|---|---|
| 2009 | 6923651 | – | 69165523 | 10.0 |
| 2010 | 6964091 | 0.6 | 84657468 | 8.2 |
| 2011 | 7179501 | 3.1 | 96662767 | 7.4 |
| 2012 | 8952052 | 24.7 | 117122930 | 7.6 |
| 2013 | 10101945 | 12.8 | 138424608 | 7.3 |
| 2015 | 7049809 | -30.2 | 119462429 | 5.9 |
| 2016 | 6575247 | -6.7 | 105895722 | 6.2 |
| 2017 | 4886603 | -25.7 | 100671160 | 4.9 |
| 2018 | 5252720 | 7.5 | 104158183 | 5.0 |
| 2019 | 4671318 | -11.1 | 133107616 | 3.5 |

**المصدر: عد من قبل الباحثين بالاعتماد على:**

**- جمهورية العراق، قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق للمدة (2009 – 2019)، اعداد مختلفة لجريدة الوقائع العراقية.**

*** معدل التغير السنوية والاهمية النسبية الواردة في الجدول احتسب من قبل الباحثين.**

و يلاحظ من الجدول (4) ان تطور النفقات الحاكمة للمدة (2009 – 2019)، قد اتجهت في البدء الى التزايد النسبي ثم للانخفاض النسبي، فتزايدت النفقات الحاكمة للمدة (2009–2013) من (6923651 ) مليون دينار الى ( 10101945 ) مليون دينار، وبنسب متزايدة سنوياً تراوحت ما بين (0.6% - 24.7%)، ثم اتجهت هذه النفقات للمدة (2015 – 2019) الى الانخفاض النسبي فبلغت (4671318 – 7049809) مليون دينار، وبنسب متناقصة سنوية تراوحت ما بين (30.2- % -6.7- %)، عدا عام 2018 الذي سجل تزايد بنسبة سنوية بلغت 7.5%، وبنفقات بلغت (5252720 ) مليون دينار.

كما يلاحظ من الجدول (4) ان الاهمية النسبية للنفقات الحاكمة من مجموع النفقات العامة في الموازنات العامة العراقية لمدة الدراسة كانت بنسب متذبذبة، فكانت الاهمية النسبية للنفقات الحاكمة في عام 2009 قد بلغت 10% من مجموع النفقات العامة، ثم اتجهت للتناقص الى نسبة 5.9% من مجموع النفقات العامة في عام 2015، من بعدها ارتفعت النسبة الى 6.2% من مجموع النفقات العامة ثم للانخفاض بنسبة 3.5% من مجموع النفقات العامة، للمدة (2016 – 2019). مما سبق يتضح انخفاض اهمية النفقات التي تحكم الموازنات العامة العراقية اثناء مدة الدراسة.

**ثالثاً: التحديات السياسية والامنية:** تواجه الحكومة العراقية العديد من المشكلات والتحديات السياسية والأمنية المتشابكة والمعقدة التي يجب مواجهتها وايجاد الحلول لها ، وإلا فأن الفشل في التعامل معها سيؤدي إلى تفاقمها، وتعقيد المشهد السياسي بشكل أكبر وأعمق مما يؤدي الى انهيار النظام ، لذلك يمكن تحديد أهم هذه التحديات هي:

**1- التحديات السياسية:** والتي تتمثل بالاتي:

**أ- المحاصصة:** ولدت الحكومة بيئة مضطربة داخلية وخارجية كان أهمها نظام المحاصصة، الذي تشكل في هيكل النظام وتفاعلاته، عن طريق تقاسم السلطة وفق أسس طائفية و عرقية، وتفاهم بين النخب الحاكمة التي يجبرها على احتكار السلطة، مما جعل النظام خاضعاً لنفس الوجوه، و انعكس ذلك على أداء بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية، اثر في مقدارالمخصصات المالية الموجهة لهذه الوزارات. (مركز حوكمة للسياسات العامة، 2020: 5).

كما ادى ذلك إلى سن البرلمان لقوانين تتعارض أو لا تتفق مع الدستور العراقي، مثل قانون الموازنة العامة لبعض السنوات، من حيث تأخر إقرار الموازنة أو عدم إقرارها نهائياً مثل عام 2014 بسبب الصراع السياسي على توجيه بنود الموازنة ومواردها المالية حسب المصلحة السياسية والحزبية، وكذلك حصة إقليم كردستان في الموازنات المالية، فحسب هذه الحصة يسيطر الاقليم على بعض من الواردات النفطية على حساب الحكومة الاتحادية، وحرمان المحافظات العراقية الباقية من بعض الموارد المالية التي تساهم في توفيرها مثل المحافظات الجنوبية التي تنتج أغلب الانتاج النفطي فتسهم بتمويل الموازنة العامة بموارد مالية ضخمة من دون أن تحصل على نصيبها المناسب الذي يساعدها في تنمية وتغيير واقعها، في حين كردستان تساهم بـ 250 ألف برميل من النفط المنتج في الاقليم، وهذا خلاف ما ينص عليه الدستور العراقي على التوزيع العادل الايرادات المالية، وان النفط والغاز ملك للعراقيين جميعاً. (مركز حوكمة للسياسات العامة، 2018: 71)

**ب- ازمات مركبة:** رافق تشكيل الحكومة العراقية أزمات سياسية وصحية واقتصادية معقدة يجب مواجهتها في آن واحدة لترابطها في ظل محدودية القدرات والتناقضات الداخلية التي في مقدمة هذه الأزمات، الاحتجاجات التي انطلقت في بداية تشرين الأول من عام 2019، مدفوعة بشكلٍ أساس بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية وانتهاكات السيادة والاستياء الشعبي بسبب تفشي البطالة والفقر بين الشباب حيث بلغت 27.5 % و20.5% في عام 2018 على التوالي (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2018)، مما رافقه الانفاق على هذه المشاكلات كمحاولة لمعالجتها والتخفيف من حدتها، كذلك دفع الحكومة إلى التوظيف للشباب وبعض الفئات بشكل غير مدروس، مما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة وزاد من الانفاق الجاري خاصة في جانب الرواتب والاجور التي تدفع للموظفين والعاملين الحكوميين.

رافق ذلك ايضاً أزمة صحية ناتجة عن ضعف القدرة على مواجهة وباء كورونا ( كوفيد -19 ) مما أثقل كاهل الحكومة ، كما قللت هذه من حدة الاحتجاجات لكنها لم تضع حداً لها، اذ شهدت الارقام زيادة ملحوظة في الإصابات اليومية فحسب إحصائيات وزارة الصحة ليوم 26 حزيران 2019 فقد بلغت الاصابات حوالي ( 41193 ) والوفيات حوالي (1559) (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2019).

**2- التحديات الامنية:** لا تزال الحالة الأمنية المضطربة والسيئة والعمليات الارهابية تحتل مكانة مهمة حيث تأخذ الحيز الكبير والشغل الشاغل بكل جوانب الحياة، بل أصبحت مصدراً للتأثيرات السلبية في جميع المستويات لاسيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنذ عام 2003 وحتى الآن ، حيث لم يشهد العراق استقرار امني بالمعنى الحقيقي للكلمة بل كانت الأوضاع في العراق تشهد حالة استقرار بين فترة وأخرى، لتعود بعد ذلك المشكلة الأمنية والإرهاب مره اخرى الى واجهة المشهد العراقي. وهذا مما جعل العراق يواجه تحديات كبيرة في المجال الأمني لا يمكن توقعها، مما ادى ذلك الى تخصيص مبالغ كبيرة و ضخمة للمؤسسات الأمنية في العراق وأهمها وزارتي الدفاع و الداخلية، وذلك لمواجهة التحديات الأمنية الصعبة ادت هذه التخصيصات الى اثقال كاهل الموازنة العامة، وتأثرها بهذه التخصيصات الحتمية التي لا بد منها حيث شهدت التخصيصات المالية للجانبين الأمني والعسكري زيادة ملحوظة وكبيرة. فحسب الجدول (5) ازدادت تلك التخصيصات في عام 2010

لتصل الى ( 12922209 ) مليون دينار مقارنة بعام 2009 التي بلغت (11332267) مليون دينار محققة نسبة نمو بلغت ( 14% )، ثم ارتفع في عام 2011 لتبلغ ( 14225729) مليون دينار محققاً معدل نمو مقارنة بعام 2010 بلغ (10%)، وشهدت الاعوام التي اعقبت عام 2011 زيادة في التخصيصات السنوية للجانبين الأمني والعسكري من دون أي انخفاض يذكر فيها، ولا يتوقف الأمر عند التوسع و الزيادة في مقدار التخصيصات السنوية للجانب الأمني حيث شكلت هذه التخصيصات نسبة عالية وكبيرة من اجمالي الإنفاق العام، فارتفعت نسبة هذه النفقات الى اجمالي النفقات في عام 2011 لتشكل ما نسبته (14.7%) ، ومثل عام 2014 اعلى نسبة لهذه التخصيصات من اجمالي الإنفاق العام لتبلغ ما نسبته ( 39.8%) ، ثم انخفضت النسبة من (19.9% الى 11.5% ) للمدة (2015 – 2020).

**الجدول (5) الاهمية النسبية لاجمالي التخصيصات الامنية والعسكرية من اجمالي الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2009 – 2020) (مليون دينار)**

| السنوات | اجمالي التخصيص الامني و العسكري | اجمالي الانفاق الحكومي المخطط | معدل التغير السنوي للأنفاق الامني و العسكري ( % ) | نسبة التخصيص الامني و العسكري الى اجمالي الانفاق الحكومي العام ( % ) |
|---|---|---|---|---|
| | (1) | (2) | (3) | (4) |
| 2009 | 11332267 | 69165523 | | 16.3 |
| 2010 | 12922209 | 84657466 | 14 | 15.2 |
| 2011 | 14225729 | 96662765 | 10 | 14.7 |
| 2012 | 16631705 | 117122930 | 16,9 | 14.2 |
| 2013 | 19136350 | 138424608 | 15 | 13.8 |
| 2014 | *12544568 | 31470255 | -34.4 | 39.8 |
| 2015 | 23833095 | 119462429 | 90 | 19.9 |
| 2016 | 17837781 | 105895722 | -25.1 | 16.8 |
| 2017 | 19539343 | 100671160 | 9.5 | 19.4 |
| 2018 | 17553448 | 104158183 | -10.1 | 16.8 |
| 2019 | 20327192 | 133107616 | 16 | 15.2 |
| 2020 | **72075390 | 621417477 | 254.5 | 11.5 |

**المصدر: عد من قبل الباحثين بالاعتماد على:العمودان (1 و2) من: جمهورية العراق قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق للمدة (2009 – 2019)، اعداد مختلفة لجريدة الوقائع العراقية.**

*** البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث لعام 2014 .**

**** الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية: http:\\www.mof.gov.iq**

**- العمودان (3 و4) احتسب من قبل الباحثين.**

**رابعاً: الفساد الاداري والمالي:** يتخذ الفساد أنماطاً عدة أهمها الفساد المالي ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات الحكومية في الدولة، وكذلك الفساد الاداري الذي يشير الى الانحراف الاداري او الوظيفي أو الانحرافات التنظيمية الصادرة عن الموظف العام أثناء قيامه بواجباته الوظيفته المقررة وفقاً للتشريعات والقوانين والضوابط ونظام القيم الفردية (جواد، 2013: 25).

و يمثل الفساد في العراق في استغلال الأموال العامة وقد تهرب للخارج، هذا بدوره يسهم في هدر موارد الدولة الاقتصادية وعرقلة المشروعات التنموية الحقيقية الشاملة فيها (المقبلي، 2012: 53). ويبين الجدول (6) درجة الفساد وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، وترتيب العراق عالمياً من حيث الفساد الاداري والمالي.

**الجدول (6)تسلسل العراق وفق مؤشر مدركات الفساد للمدة (2009 – 2020)**

| السنوات | المرتبة عالمياً | مجمـــوع الدول | درجة مؤشر مدركات الفساد |
|---|---|---|---|
| 2009 | 176 | 180 | 1.5 |
| 2010 | 175 | 187 | 1.5 |
| 2011 | 175 | 182 | 1.8 |
| 2012 | 169 | 176 | 1.8 |
| 2013 | 171 | 175 | 1.6 |
| 2014 | 170 | 174 | 1.6 |
| 2015 | 161 | 168 | 1.5 |
| 2016 | 166 | 168 | 1.7 |
| 2017 | 169 | 167 | 1.8 |
| 2018 | 168 | 170 | 1.8 |
| 2019 | 162 | 180 | 2.0 |
| 2020 | 160 | 180 | 2.1 |

**المصدر: عد من قبل الباحثين بالاعتماد على: منظمة الشفافية العالمية، التقارير السنوية لمؤشر مدركات الفساد للمدة (2009 – 2020) ، والمنشورة على موقع المنظمة الآتي:** http://www.transparency.org

من تقارير الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية للمدة المختارة فقد تفاوت قيم مؤشرات الفساد ما بين (1.5 – 1.7) خلال المدة (2009 – 2016)، وبترتيب عالمي متناقص نسبياً ما بين (166 -176)، لترتفع بعدها درجة الفساد من 1.8 الى عند 2.1 في باقي المدة المختارة، وبترتيب متناقص من ( 169 الى 160). قد يكون ارتفاع درجة الفساد بالعراق نتيجة عدم الكشف العلني لسرلق المال العام و المسؤولين المفسدين، وعدم إيلاء الأهمية القصوى للهيكل الرقابي وهيئاته المختلفة متمثلة بهيئة النزاهة ومكاتب المفتش العام في الوزارات المختلفة، والتي تم حلها بموجب قانون رقم (24) لسنة 2019 (جريدة الوقائع العراقية، 2019)، فضلاًعن ضعف اعتماد الضوابط والأسس الحقيقية لديوان الرقابة المالية، التي تسمح بوضع خارطة طريق ناجحة لمكافحة الفساد بجميع اشكاله وردع الفاسدين وتقديمهم الى القضاء (الربيعي، 2018: 87).

**المبحث الثالث: رؤية لعلاج تحديات الإنفاق العام في العراق**

بالإمكان وضع رؤية علاجية لتحديات الانفاق العام في العراق، عن طريق آليات عدة تسهم في هيكلة الانفاق وفق متطلبات الاقتصاد ومعالجة المسببات المؤثرة في مقدار تحديده في الموازنات العامة، كما مبين في الاتي :

**اولاً: تطبيق الحوكمة المالية:** الحوكمة المالية تمثل "أسلوب لممارسة الصلاحيات في ادارة المالية العامة المحايدة والشفافة و الفعالة والقائمة على الشرعية، ويمكن النظر اليها على أنها ادارة فعالة للشؤون العامة عن طريق نشر مجموعة من القواعد والممارسات المشروعة، التي تهدف الى تعزيز و تحسين القيم الاجتماعية والاقتصادية التي تطمح اليها المؤسسات الاقتصادية"(نبيلة، 2018: 169). تستهدف الحوكمة المالية تحقيق مجموعة من الأهداف اهمها الاتي:(عبد اللطيف، 2020: 7)

**أ-** ربط هياكل الرقابة الإدارية والمالية من اجل تحديد عناصر دقيقة و شفافة للموازنة العامة.

**ب-** إعطاء لمحة شاملة عن استخدام الموازنة في إطار نظام سلوكي مستقبلي قائم على اساس الأهداف والنتائج.

**ج-** القضاء على الفساد وسوء الادارة.

**د-** تكريس الشفافية وجدوى الاستخدام الأمثل للموارد.

وتعود أهمية تطبيق الحوكمة لانها تعمل على: (البنك الدولي للأنشاء والتعمير، 2016)

- ✓ العمل على تحقيق الانضباط المالي الإداري والسلوكي في جميع القطاعات الحكومية والخاصة.
- ✓ تؤدي إلى تخصيص الموارد المالية وتوزيعها بالشكل الامثل.
- ✓ نشر السلوكيات والاخلاق والعمل على خلق بيئة تتسم بالشفافية، مما يحسن من عملية اتخاذ القرار بالشكل الصحيح.
- ✓ تعمل على القضاء على الفساد الإداري والمالي عن طريق تجنب كل انواع التبذير والإسراف، فضلاً عن تنمية الثقة بين الجهات المعنية.
- ✓ تعزيز العاملين على الابتكار والتطوير.
- ✓ تعد الحوكمة اداة رقابة وإشراف محكم، وتعمل ايضاً على تسهيل تطبيق القانون السليم للتشريعات القانونية، وكذلك حسن سير الإدارات وضمان حقوق الناس مما يؤدي الى نوع من رضا المجتمع عن أداء الحكومة بشكل عام.

وقد اتفق الكثير من الباحثين والكتاب على ان تطبيق الحوكمة الرشيدة للقطاعين العام و الخاص سواء كان ذلك يعتمد على عدد من المحددات ام لا، و يمكن تقسيم أبرز هذه المحددات على قسمين رئيسين هما: (العبيدي، 2019: 49)

- ❖ **المحددات الخارجية:** تشير الى المكونات العامة للبيئة التي تعمل فيها القطاعات الاقتصادية وهي العوامل السياسية والقانونية داخل دولة معينة فضلاً عن السياسات الاقتصادية المستخدمة.
- ❖ **المحددات الداخلية:** تشير الى المبادئ والقواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع الصلاحيات داخل القطاعات، حيث يتم توزيعها على جميع الايدي العاملة بغض النظر عن موارد المستوى التنظيمي، من اجل تحقيق الأهداف من دون تضارب أو تعارض في المصالح، فضلاً عن ذلك الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية التي تسهم بفاعلية وكفاءة في تنفيذ وأنجاح برامج الحوكمة فيها، لذلك فهناك عدد من التحديات التي تعيق تطبيق الحوكمة المالية في العراق منها ما ياتي: (المشهداني ، 2020: 190)

- ➢ سوء توظيف عائدات النفط لتحقيق التنويع الاقتصادي بهدف تفعيل القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها.
- ➢ استنزاف وهدر ثروة العراق وتهدده بالإفلاس، واثقال كاهله بالديون الخارجية والتبعية الاقتصادية.
- ➢ عدم قدرة الحكومة على معالجة الفساد في كافة المؤسسات وعلى جميع المستويات، وانتشار مظاهره مثل وجود "الموظفين الفضائيين" في الدوائر الحكومية الموجدين بأسمائهم على الورق فقط، بينما يقوم مرؤوسيهم بسرقة رواتبهم، وكذلك تسليم أموال المشروعات من دون القيام بإنجازها.
- ➢ ضعف حوكمة الموارد الإنتاجية في العراق، والتي تندرج تحت التصنيف السيئ بسبب سوء التخطيط المالي وعدم وجود رؤية استراتيجية للسنوات الماضية، و بقاء اقتصاد البلاد معتمداً على الإيرادات من جانب واحد، بدل من بناء اقتصاد قوي، والتباطؤ في تفعيل المؤسسات الإنتاجية والحركة الصناعية.
- ➢ أن عدم وجود رؤية استراتيجية للسياسات المالية تعتبر احد الاسباب الرئيسة لتعثر الاقتصاد العراقي للسنوات الماضية، فقد اختفت البرامج الاقتصادية لأقسام الانفاق والإيرادات الحكومية المدرجة في موازنات كذلك على الرغم من ان الموفورات النفطية التي حققها العراق لصالح الزيادات المذهلة في النفقات التشغيلية الاستهلاكية من جهة، وايضاً الضعف في الرقابة على الادارة الفاعلة لتنفيذ النفقات الاستثمارية من جهة أخرى، وسوء التخطيط الاقتصادي وعدم التنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية، كذلك عدم الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية بسبب عدم امتلاك صندوق سيادي مماثل للدول المنتجة للنفط الأخرى، مما ادى ذلك الى استمرار العجز المالي من سنة إلى أخرى في الموازنات العامة.
- ➢ استمرار تقلب أسعار النفط نتيجة تدخل العوامل الجيوسياسية الدولية والاقتصادية في تحديده، و من ثم فأن استخدام النفط في تمويل الانفاق العام والموازنة العامة يعني ذلك ربط الاقتصاد المحلي بعوامل خارجية.

- تضخم التوظيف في الدوائر الحكومية حيث عملت معظم الموازنات الحكومية للسنوات السابقة على توليد فئة واسعة من اصحاب الوظائف الحكومية، مع التوسع في الموارد النفطية في فترات الازدهار والنمو الاقتصادي وعدم تضييقها في فترات الركود والانكماش الاقتصادي، الامر الذي يزيد من حدة الأزمة المالية.
- تصاعد الصراعات السياسية منذ عام 2003 التي تمر فيها العملية السياسية في العراق، و هي أزمة مزمنة ودائمة من الصراعات السياسية والطائفية والمحاصصة بين جميع الاطراف في السلطة، والتي تؤثر بشكل كبير في استراتيجية الأمن القومي، لينعكس ذلك في خلق أزمات اقتصادية ومالية خانقة فضلاً عن التراجع المستمر في مستوى دخل الفرد العراقي.
- العقبات والتحديات التي يتعرض لها القطاع المصرفي، ومنها قوانين الضرائب المعقدة التي لا تتناسب مع سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي، ووجود قطاع موازي غير مسجل يمثله صرافون يقومون بعمليات كبيرة (تحويلات داخلية أو خارجية، صيرفة، التحويل النقدي)، و التي يتم تنفيذها خارج الاطار الرسمي وينتج عنها عمولات ضخمة تحت اشراف رقابة ضعيفة، مما يخلق بيئة صعبة للنظام المصرفي الحكومي والخاص و من ثم يؤدي إلى مضاربات في سوق العملات الأجنبية، والتي تؤثر في سياسة البنك المركزي في الحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية من وقت لآخر، ليربك خططه في الأشراف على سوق المال وادارته والمحافظة على توازنه.

و من اهم الاجراءات لتفعيل الحوكمة المالية التي يمكن عن طريقها توافر بيئة سليمة في مجال تحسين مناخ الاعمال في العراق الاتي: (جميزة، 2020: 16)

1) **القانونية والمشروعية:** تعني تشريع القوانين المساهمة في تطوير بيئة الأعمال المؤسسية عن طريق القضاء على جميع أشكال الفساد.
2) **المساءلة:** العمل على محاسبة جميع المسؤولين عن تحسين مناخ الأعمال وذلك عن طريق شفافية الإصلاحات المالية وشفافية البيئة المؤسسية واللوائح الضريبية واللوائح الخاصة بالدولة بشكل عام و فاعلية وكفاءة استخدام وتنفيذ معايير الحوكمة المالية، لتسهم الدولة والمجتمع المدني في مساءلة أصحاب الأعمال والاستثمارات.
3) **الحكم وسيادة القانون:** عبر التزام الحكومة بتنفيذ سياسة قانونية ضمن إطار قانوني ينطبق على جميع المسؤولين عن الاستثمارات.
4) **التوجه التنموي للدولة:** عن طريق الهدف الرئيس للحكومة وآلياتها المتمثلة بالعدالة الاجتماعية واستدامة البيئة واقتصاد السوق.
5) **الشفافية:** تتمثل في التزام الاطراف المستثمرة والحكومة في توافر جميع البيانات والمعلومات الخاصة ببيئة الاستثمار المؤسسي- المناسبة، واعلان القوانين المالية والضريبية المختلفة التي تتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في إطار الشفافية الكاملة.
6) **المسؤولية الاجتماعية:** الالتزام من قبل الحكومة والمستثمرين بالحفاظ على حقوق الاخرين، حيث ان الدولة تكون مسؤولة اجتماعياً امام المجتمع المدني الذي تحكمه وتديره، كما ان المستثمر يكون مسؤول اجتماعياً امام الدولة والمجتمع المدني.
7) **المساواة:** الالتزام بتنفيذ القوانين والسياسات الحكومية من دون تمييز بين مجموعات المستثمرين المختلفة.

**ثانياً: تنويع المصادر التمويلية:** تعد عملية تنويع المصادر التمويلية للموازنة العامة جزء من الاصلاح المالي الذي يمثل جزء من سياسة التنويع الاقتصادي، التي تُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاولة التغلب على التحديات والعقبات التي تقف امامها، مما يؤدي إلى إعادة توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة فاعلية القطاعات الاقتصادية المختلفة لتنويع مصادر الدخل ، وفي ضوء الموارد الطبيعية و البشرية المتنوعة والكبيرة التي يمتلكها العراق، والتي يجب ان يكون هناك مخرج في بدء عملية الإصلاح وارساء تنمية حقيقية، وإن فلسفة الإدارة الاقتصادية الحالية تتجه نحو اقتصاد السوق الذي يوفر فرصاً اكبر للتحرك باتجاه هذه السياسة، ومن هذه الرؤية يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي والعمل على تنويع مصادر الدخل، الامر الذي يتطلب وضع استراتيجية تركز على قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وقد عانت هذه القطاعات طيلة العقود الماضية من تحديات كبيرة افقدتها دورها التنموي واصبح مساهمتها قليل جداً في الناتج المحلي الاجمالي. ومن هذه الاجراءات ايضاً تنظيم دور القطاع الخاص لغرض المساهمة في تنفيذ سياسات الاصلاح فضلاً عن خلق مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات الاجنبية، حيث شملت الاتجاهات الجديدة تنويع الاقتصاد العراقي في ضوء المبررات و المقومات الموجودة في البيئة الاقتصادية، وقد تم اتخاذ العديد من هذه الاجراءات في هذا الصدد وعلى وجه الخصوص ما تم تضمينه في الخطط التنموية بعد عام 2003،

وظهور استعداد الاقتصاد العراقي للتنويع في ظل المعطيات الجديدة، لكن ذلك يحتاج الى المزيد من الوقت والاصرار للتحرك في هذا الاتجاه (عساف، وعواد، 2014: 466)

يمكن ان يتم تنويع مصادر الايرادات العامة التي تمول النفقات العامة في الموازنة العامة العراقية كما في الاتي:

1) العمل على تفعيل دور القطاع الصناعي لتنويع مصادر الاقتصاد القومي، وذلك لانه يعمل على تحقيق الآتي: (علي، 2019: 218)

أ- اسهام القطاع الصناعي في زيادة الدخل على مستوى الاقتصاد ككل.

ب- زيادة احتياطي العملة الاجنبية عن طريق تصدير المنتجات الصناعية، وتعزيز تراكم راس المال الثابت والبنى التحتية.

ت- مساهمة التكنولوجيا الصناعية بتوفير احتياجات الدولة والمواطن من المنتجات وتسهيل المعيشة.

ث- تعزيز استقلال العراق اقتصادياً، وتدعيم مكانته الاقليمية والدولية، عن طريق الاسهام في ازدهاره و تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ج- استيعاب الايدي العاملة العاطلة وفتح مجالات جديدة لتوظيف من هم في سن العمل و لا تتوافر لهم فرص عمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2) العمل على تنمية القطاع الزراعي باتجاه توفير العملة الاجنبية عن طريق قناتين هما استبدال المنتجات المحلية بالمستوردة ودخول المنتجات المحلية للتصدير، مما يعزز امكانيات وموارد الاقتصاد المحلي من خلال هاتين القناتين. فتنشيط القطاع الزراعي يسهم بدوره المهم والمميز في عملية التنويع الاقتصادي، ذلك للأسباب الاتية : (الزبير، والموسوي، 2020: 339)

أ- يعتبر القطاع الزراعي حجر الزاوية للنمو الاقتصادي و التنمية، لان الزراعة تعد سوقاً ضخماً للعديد من المنتجات الصناعية المستغلة، والتي لابد وان تسعى الحكومة لاستخدامها عن طريق زيادة الاستثمار في الانتاج الزراعي.

ب- يعمل القطاع الزراعي على تلبية المتطلبات الغذائية الاساسية للأجيال الحالية و القادمة.

ت- ان تطوير القطاع الزراعي يؤدي الى الحد من الفوارق في البلد الواحد في توزيع الدخل القومي فيما بينها، و يعد اداة مهمة لمحاربة الفقر والجوع.

ث- العمل على توفير المنتجات الزراعية للقطاع الصناعي المحلي، فالعديد من المنتجات الصناعية تعتمد على المواد الاولية الزراعية، كما ان تقليل الاستيراد للمنتجات الزراعية التي تقوم عليها الصناعة المحلية سيؤدي الى توفير العملة الاجنبية للبلد ويعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ج- توفير فرص عمل مستمرة لسكان المناطق الزراعية ودخل كاف لهم لضمان بيئة معيشية لجميع الاشخاص المرتبطين بالإنتاج الزراعي.

3) تفعيل دور السياحة والآثار في العراق لما لها من امكانيات تنموية سياحية، أذا استثمرت بكفاءة يمكن أن يكون العراق احد مراكز الجذب السياحي في العالم، لأمتلاكه تراث ثقافي وامتداد رسالي يمتد لألاف السنين، و يعد موطن لأقدم الحضارات في العالم، مما يجعله مصدر جذب السياحة التراثية والتاريخية والثقافية. كذلك يمتلك ارثاً دينياً من مختلف الاديان بما في ذلك المراقد الدينية والأضرحة المقدسة، مما يجعله بامتياز مركز مهم في لجذب السياحة الدينية، ناهيك عن امتلاك العراق للموارد الطبيعية من الجبال والهضاب و الوديان والبحيرات والاهوار، والتي تمكنه من جذب السياحة الطبيعية والبيئية.

لذلك لابد من اجراء عملية المسح السياحي والأثري كخطوة مهمة من اجل تفعيل هذا النشاط، فضلاً عن ضرورة اجراء اصلاحات ادارية و تشريعية وحل المشكلات التي تتعارض مع الصلاحيات القائمة بين الحكومات المحلية والوزارات المركزية، ووضع القوانين المنظمة لأنشاء وادارة المرافق السياحية واساليب مزاولة انشطتها واداء عملها. بما يجعل العراق في طليعة الدول السياحية، ليساهم في زيادة إيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة كبيرة، هذا ما يزيد من إيرادات الدولة المتأتية من القطاع السياحي، فعند دخول السائح سوف يدفع رسوم تدخل إلى بند الإيرادات العامة في الموازنة العامة العراقية (دلي، 2019: 61 - 64)

**ثالثاً: تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** في معظم دول العالم لم توثق التجارب الاقتصادية نجاحها الكامل في هيمنة أحد القطاعين العام أو الخاص وذلك في مجال التأثير في النشاط الاقتصادي فيها، وأحياناً كانت هناك بعض الدول تفشل في حالة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، وفي أحيان أخرى نجد ان دول اخرى تفشل في تطبيق آلية السوق عبر القطاع الخاص في أداء نفس المهمة، لكل هذا اسبابه المختلفة معظمها يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي في كل دولة،

ومن هنا جاءت الاتجاهات العالمية على صعيد الاقتصادات المحلية نحو تطبيق مبدأ الشراكة* بين القطاعين العام والخاص أو ما يسمى الشراكة بين التدخل الحكومي وآلية السوق، كخطوة نحو مسار المنفعة المتبادلة من المزايا لكلا القطاعين ضمن بيئة اقتصادية محددة (هاشم، 2015: 15).

اما على مستوى الاقتصاد العراقي ولسنوات عديدة، كان القطاع العام يسيطر على كافة المهام الاقتصادية في البلاد بغض النظر عن مستوى أدائها، والتي لم ترق إلى مستوى الطموح في الكثير من الاحيان، ولأسباب كثيرة منها سياسية واقتصادية وأمنية... الخ. أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد كان ولا يزال اقل حظاً في تأثيره في العملية الاقتصادية في العراق ، لكن هذا لا يعني أن أياً منهما لا يتمتع بمزايا تمكنه من التأثير في النشاط الاقتصادي، و لهذا السبب تظهر هنا حاجة كل منهما للعمل جنباً إلى جنب، في شراكة مشروطة من اجل تلبية تطلعات التنمية في البلاد.

**وهناك أهداف من تطبيق الشراكة بين القطاعين نذكر اهمها في الاتي: (نصوري، وسهر، 2015: 296)**

1) تخفيض العبء التمويلي على الموازنة العامة للدولة بشكل عام، من الملاحظ ان المالية العامة في معظم البلدان النامية تتميز بفجوة في توفير الاستثمارات اللازمة لبناء وتطوير وصيانة البنى التحتية، مما يؤدي الى اعاقة النمو الاقتصادي حيث اظهرت التجارب الدولية ان الشراكة ذات اعداد جيدة .
2) يمكن اعتبارها تساعد في تمويل واقامة المشروعات ذات الجودة العالية ومنخفضة الكلفة، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة و فاعلية الأنفاق العام وخفض التكاليف وخاصة في التعليم والصحة والخدمات الاخرى.
3) العمل على تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الشراكة الى تحفيز وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل وتقليل معدلات البطالة على المدى الطويل، كما يعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام عن طريق :
   أ- توفير بنية تحتية جديدة.
   ب- جذب المزيد من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الانشطة الاقتصادية الجديدة أو القائمة.
   ت- تفعيل دور الأسواق المالية المحلية في تطوير وتشغيل وجذب المدخرات ورؤوس الأموال الصغيرة.
4) توسيع الاعمال عن طريق تشجيع القطاعات الاقتصادية الأخرى على العمل، واقامة المشروعات الجديدة لتوفير المتطلبات والسلع التي تحتاجها مشروعات الشراكة.
5) التأثير في سوق العمل على المدى الطويل حيث يعمل على توظيف المزيد من العمال العاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى حركة اقتصادية كبيرة، تساعد في نتائجها على الاستقرار الاقتصادي إلى حد كبير.
6) تعزيز دور و فاعلية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع وتسريع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوجيه الفائض المالي لتعزيز مشروعات التنمية.

**و يمكن الرجوع الى آليات الشراكة في العراق بالاعتماد على وسائلها من خلال ما يلي: (نصوري، وسهر،2015: 300)**

**أ-** أعادة هيكلة مشاريع القطاع العام، وتشمل هذه الآلية الإجراءات الاقتصادية والقانونية مثل تحرير النشاط الاقتصادي، وكذلك تخفيف القيود على القطاع الخاص، واعتماد مبدأ المنافسة والإدارة التجارية، في ممارسة نشاطها واصدار القوانين التي تشجع القطاع الخاص على ممارسة دوره بحرية كبيرة، حيث ان الهدف من اعادة الهيكلة احداث تغييرات في انشطتها بما يسمح لرفع كفاءتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، فضلاً عن أن الهدف من استخدام مبادئ الادارة التجارية في نشاط الشركات و المشروعات العامة يتمثل بإلغاء او تخفيض الدعم المقدم من الدولة، مما يسمح بالتحويل إلى الشركات المساهمة، بالإضافة إلى ازالة المعوقات والتشريعات التي تؤثر في مناخ الاستثمار والتخلص من كل المعوقات التي تعمل على الحد من حقوق الملكية الفردية.

* الشراكة: "تعني اتفاقاً بين سلطة متعاقدة وكيان خاص من أجل تنفيذ مشروع مقابل دفعات من جانب السلطة المتعاقدة أو مستعملي المرفق، بما في ذلك المشروعات التي تنطوي على نقل مخاطر الطلب إلى الشريك الخاص". لمزيد من الايضاح النظر: منظمة الامم المتحدة، (2019)، تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي الدورة الثانية والخمسون للفترة من 8-9 تموز، الولايات المتحدة الامريكية، ص 8.

**ب-** السماح للقطاع الخاص بتحديد الوسائل الادارية الملائمة للإنتاج باستخدام طريقة أو أكثر من العقود (الادارة، التأجير، الامتياز)، حيث في عقود الادارة يقدم القطاع الخاص الخدمات الفنية وذلك لتشغيل قطاع المشاريع، وقد تكون هذه العقود جزء من خطة المشروعات الذي تم انشاؤه بشكل اساس او غير ذات صلة، وعليه فأن الميزة الرئيسة لهذه الآلية تتمثل في مساعدة الدولة في حل المشكلات الادارية التي تعيق كفاءة انتاج هذه الشركات، على أساس أنه في ظل ادارة القطاع الخاص تكون أكثر كفاءة من القطاع العام.

**ت-** العمل على تشجيع المشروعات المشتركة حيث يتم تقاسم الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويكون الشريك غالباً اجنبياً مما يؤدي ذلك الى وفرة رأس المال والتكنولوجيا الحديثة لتشغيل المشروع، وفي هذا السياق يعمل الشركاء على توحيد مواردهم من اجل تحقيق أهداف محددة، في هذا الصدد على سبيل المثال تجربة الصين تمثل مزيج من التوازن بين القطاعين العام والخاص، و بهذا المعنى فهي قريبة من آلية المشروعات المشتركة، حيث خففت الإجراءات المركزية في مختلف نواحي الأنشطة الاقتصادية باستثناء المشروعات الاستراتيجية، وتم ربط أسعار العديد من السلع الاستهلاكية بآلية العرض والطلب فضلاً عن التركيز على ملكية الدولة فيما يخص كافة الأصول الإنتاجية حيث وصفت هذه العملية باشتراكية السوق.

ان ايجابيات تطبيق الشراكة في العراق تحقيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المناسبة ومواءمتها مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وعدم اللجوؤها إلى النماذج الجاهزة التي تقوم بفرضها المؤسسات الدولية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فمن فوائد الشراكة بين الدولة وآلية السوق ما يأتي: (لجنة تنمية القطاع الخاص، 2009: 18)

1) توزيع المخاطر الناشئة عن إقامة المشروعات بين الكثير من الاطراف والمتمثلة بأطراف الشراكة.
2) الاستفادة من رأس المال و المعرفة والخبرة التي يمتلكها القطاع الخاص في إدارة المشاريع، التي يكون فيها الوقت حاسماً وتقليص الوقت اللازم لتنفيذها، و من ثم تحسين مكانة الإدارة العامة.
3) تخفيف العبء المالي عن القطاع العام وخلق قيمة مضافة توفرها المرونة المالية مع العمل على تحسين قدرة القطاع العام الإدارية.
4) تحقق ترتيبات الشراكة نتائج أفضل مما يمكن ان يحققه كل فريق على حده عن طريق تأثير الشركاء في أهداف وقيم بعضهم البعض عن طريق التفاوض والوصول إلى معايير أفضل، من ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة لتعاون الأطراف فيما بينهم.
5) الاهتمام بالبعد الاقتصادي بشكل واسع في السياسات ذات الصلة، وإدارة المشروعات على أسس اقتصادية من اجل تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية.

**يشار الى ان هناك عدد من المشكلات تواجه الاقتصاد العراقي، ويمكن حصرها بالاتي: (هاشم، 2015: 30)**

**أ-** عدم وجود فلسفة واضحة للنظام الاقتصادي، فضلاً عن إلى عدم وجود معايير واضحة للسياسة الاقتصادية.

**ب-** انتشار مشكلة عدم الاستقرار و المشكلات السياسية والأمنية وانعكاساتها السلبية على كافة الاصعدة وخاصةً الاقتصادية.

**ت-** عدم وجود مقاربة واضحة للتنمية الاقتصادية، بسبب المشكلات السياسية والأمنية المذكورة اعلاه، وتعثر في عملية التنمية، وتعطل برامجها التنمية في جميع المجالات الاقتصادية.

**ث-** أحادية الجانب للاقتصاد العراقي بالاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة و ما يلحق بها من مشكلات في الصناعة النفطية ، وما يترتب على ذلك من ربط أي عملية إعادة بناء اقتصادي و احياء النمو مع التطورات في قطاع النفط ، وأسعار النفط في السوق العالمية ، الامر الذي أصبح مقلقاً للغاية في الآونة الأخيرة .

**ج-** سيادة التحديات الخطيرة التي تواجه السياسة النقدية والسلطة النقدية في العراق، وخاصة في السنوات التي تلت عام 2003، منها الانفاق التبذيري من قبل الحكومات.

**ح-** ضعف الأداء العام في رسم السياسة المالية للبلاد، ومن اهمها عوامل قلة الكفاءة، وتواضع الخبرة والفساد المالي، الأمر الذي ساهم في نهاية المطاف في تعميق الأزمة الاقتصادية، و الناتج عن الخطط المشوهة وذات دوافع سياسية وغير اقتصادية.

**خ-** انتشار البطالة في المجتمع العراقي بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية المذكورة أنفاً، والتي كان لها آثار سلبية وخطيرة في المجتمع العراقي بأسره.

**د-** زيادة عبء الديون الخارجية المتولدة من تراكمات الحروب، وما تلاها من أزمات اقتصادية أثقلت الاقتصاد العراقي وتتحملها الأجيال الحالية والمستقبلية، الذي اصبح يحد من حرية الدولة التي لم تعد قادرة على السيطرة على مواردها المتاحة، بسبب التزاماتها بسداد الديون المتراكمة والفوائد الناتجة عنها، وقد قلل ذلك من مقدار الموارد المالية المستهدفة لتمويل مشروعات وخطط التنمية.

**الاستنتاجات والتوصيات للدراسة فقد شُخصت**

**اولاً : الاستنتاجات:**

وفق ما جاء في الجانب النظري والتحليلي لدراستنا فقد تم تشخيص الاستنتاجات الاتية:

1) إن أهمية الانفاق العام تنبع من الاهمية النسبية للانفاق على المشروعات والخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات والدوائر العامة .
2) تأخير اعداد الموازنات المالية في العراق، وتنفيذ هذه الموازنات أثر في تحقيق الاهداف المنشودة، الى جانب وجود الجدالات السياسية والمحاصصة الحزبية والظروف الأمنية التي مر بها العراق اثناء مدة الدراسة أدت إلى عدم إقرار موازنة عام (2014 ) و الذي يعود بسبب الخلافات السياسية في ذلك العام على بنود الموازنة العامة، وسيطرة داعش الارهابي على بعض المحافظات العراقية ، كذلك لم تقر موازنة عام (2020) بسبب الانهيار الهائل في أسعار النفط والذي جبر الحكومة على اتخاذ الإجراءات التقشفية ، فنتج عن ذلك الضعف في السياسات المالية المعدة و تحديد اولوياتها خاصةً في جانب الانفاق العام .
3) اعتماد الموازنة العامة في العراق على الايرادات الناتجة من بيع النفط الخام، وهذا يؤدي الى تعرض الاقتصاد العراقي لتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية، وتعزز الطبيعة الريعية في
العراق نتج عن عدم تنويع المصادر التمويلية للموازنة المالية بسبب ضعف نسب النفقات الاستثمارية، وعدم الاستفادة من الامكانيات الاقتصادية التي يمتلكها العراق.
4) اتجاهات الانفاق العام في العراق للمدة (2009- 2020) فقد تبين أن توجهات الحكومة كانت ذو اتجاه تبذيري (استهلاكي)، اتضح من زيادة نسبة اهمية النفقات التشغيلية حيث تجاوزت في اعوام معينة أكثر من 60% من اجمالي النفقات العامة في الموازنة العامة، مقابل نسبة تخصيص نفقات استثمارية لم تتجاوز في أحسن احوالها 40% من اجمالي النفقات العامة بالعراق.
5) الانفاق العام في العراق للمدة (2009– 2020) واجه تحديات ومعوقات كثيرة ومتنوعة منها ما هي تحديات داخلية تتعلق بتحديد مقدار النفقات داخل الموازنات العامة كما في التوجهات الانفاقية الحاكمة التي تلزم الحكومة العراقية بالإنفاق مهما كان مقدار الايرادات، وتحديات خارجية تكون اقتصادية ذات تأثير ظاهري وحقيقي يؤثر في مقدار الانفاق مثل معدلات التضخم السنوية وكمية النفط الخام المصدر وسعره، وتحديات غير اقتصادية كالفساد الاداري والمالي، والاسباب السياسية والامنية.
6) تدعيم الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص بما يدعم الموازنة العامة في العراق بالمصادر التمويلية الاضافية التي تدعم التنويع المالي والاقتصادي.

**ثانياً: التوصيات:**

بناءً على ما توصلت له الدراسة ، لا بد من وضع التوصيات الاتية :

1) العمل على اصلاح برامج اعداد الموازنة العامة العراقية والاهتمام بتوقيتاتها، ووضع الاهداف الاقتصادية بشكل يحقق التنمية والازدهار المستهدف، باستخدام الموارد المالية التي يملكها العراق، وتوجيهها بشكل أمثل وكفء.
2) وضع نظام رقابي فاعل لتحديد توجهات النفقات العام التي تخصص في الموازنة المالية بالعراق، لمنع الاسراف والتبذير غير المنتج عبر اجراءات رقابية متشددة على ادارات ومؤسسات الوزارات الحكومية، وبما يحد من ظاهرة الفساد في بعض هذه المؤسسات والجهات.
3) تطوير كبير في برامج اعداد الموازنة العامة واتباع المناهج الحديثة لها مثل الموازنات الصفرية و التعاقدية، وادخال البرامج الحاسوبية المتطورة التي تساعد على التنبؤ المستقبلي لتغيرات الايرادات والنفقات العامة بشكل افضل.

4) اصلاح الاجراءات الإنفاقية عن طريق توجيهها بشكل يتناسب مع نمو الناتج المحلي الاجمالي، واتباع سياسة تشغيلية كفء في الدوائر الحكومية العراقية، وتوزيع النفقات التشغيلية بين موظفي الدولة بشكل عادل، هذه الاجراءات تغير من مقدارالنفقات في الآجل القصير، اما اجراءات اصلاح النفقات في الآجل المتوسط والطويل فمرتبط بتغيرات نوعية مرتبطة بتحسين انتاجية موظفي الدوائر الحكومية ، وارتباط هذا الاصلاح بأحداث تغيرات بنيوية وهيكلية في قطاعات الاقتصاد العراقي.

5) تحديد اولويات وترشيد النفقات العامة في الموازنة المالية، مع الأخذ بنظر الاعتبار تعظيم المنافع الاجتماعية لهذه النفقات، عن طريق توجيه الفوائض المالية ناحية الفئات الهشة من المجتمع العراقي، كزيادة مقبولة لرواتب ذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل واليتامى.

6) العمل على زيادة توجيه النفقات العامة ناحية البرامج الاستثمارية في العراق، ليؤدي الى خلق فرص عمل جديدة و دخول، وتشجيع المشروعات التي لها تأثيرات هامة في تنمية الاقتصاد وتطوير مؤشراته الحقيقية. وتشجيع الاستثمارات الخاصة والاجنبية وادخالها كشريك اقتصادي يعمل على ضخ الاموال في الاقتصاد العراقي، مما ينوع من موارد البلاد و يبعده عن الاعتماد على مورد واحد، فالاستثمارات سوف تؤدي الى زيادة الايرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة.

**المصادر:-**

**اولاً: القران الكريم.**

**ثانياً: الكتب العربية:**


- الجنابي، طاهر، (1990)، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، العراق.
- حمدي، سمير صلاح الدين، (2015)، المالية العامة، مكتبة زين الحقوقية والادبية، لبنان.
- عامر، باسم احمد، (2010)، نظرية الانفاق في ضوء القران الكريم، دار النفائس للنشر و التوزيع، الاردن.
- العامري، سعود جايد، والحلو، عقيل حميد، (2020)، مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المناهج، الاردن.
- العلي، عادل فليح، (2011)، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الثراء للنشر والتوزيع، الاردن.
- العمري، هشام مُحَمَّد صفوت، (1986)، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، العراق.
- عناية، غازي، (1991)، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، ط 1، دار الجبل للطباعة والنشر، لبنان.
- القيسي، اعاد حمود، (2015)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن.
- اللوزي، سليمان احمد، وخليل، علي مُحَمَّد، (1999)، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن.
- المقبلي، مُحَمَّد، (2012)، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية واثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء للنشر، الاردن.
- الطاهر ، عبدالله الشيخ محمود ، (1992) ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، جامعة الملك سعود ، مطابع جامعة الملك سعود ، السعودية .


**ثالثاً: الرسائل و الاطاريح:**


- اسماء، عدة، (2015)، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة وهران ، الجزائر
- بو عكاز، ايمان، (2015)، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للمدة (2001-2011)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية علوم التسيير / جامعة باتنة ، الجزائر.

- الداعمي، زينب جبار عبد الحسين، (2018)، انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء، العراق .
- كريم، بودخدخ، (2009)، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر للمدة (2001 – 2009)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر .

**رابعاً: الدراسات و البحوث و المجلات:**

- آل زيارة، كمال عبد حامد، (2014)، تطور النفقات العامة و هيكلتها في العراق للفترة (1998 – 2017)، مجلة اهل البيت، المجلد 1، العدد 15 ، العراق .
- جميزة، بلهاشمي، (2020)، الاصلاح المالي ودوره في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من بين اساسيات تطبيق معايير الحوكمة المالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، الجزائر .
- الحسن، ايهاب عبد السلام، وعبد الحسين، زهراء علي، (2019)، اثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في العراق للفترة (1998 – 2017)، مجلة للدراسات الاقتصادية و الادارية والمالية، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل، المجلد 11، العدد 4، العراق.
- حمزة، حيدر جاسم، (2015)، موازنة العراق العامة لسنة 2015: الطموح والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، المجلد 21 ، العدد 85، العراق.
- دلي، شذى سالم، (2019)، مقومات التنمية السياحية واثرها في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق: السياحة الدينية انموذجاً، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 62.
- الربيعي، مُحَمَّد عبد اللطيف،(2018)، الرقابة الاستراتيجية ومكافحة الفساد الإداري في العراق: دراسة حالة في الهيئة العامة للنزاهة في العراق للمدة (2012- 2017)، مجلة جامعة بغداد للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، المجلد7.
- الزبير، عبد الكريم حمد، والموسوي، سعاد قاسم هاشم، (2020)، الاهمية الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل في العراق تجارب دول مختارة (النرويج و شيلي)، مجلة للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 26، العدد 122، العراق .
- السعدوني، احمد هادي عبد الواحد، (2020)، دور النفقات العامة في التوزيع، مجلة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 28 ، العدد 6 ، العراق .
- صايل، علي نبع، وعناد، عمر ابراهيم، (2017)، مسار الانفاق العام و قياس اثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004 – 2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 9، العدد 18، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الانبار .
- عبدالله، حسيب نايل، وحمد، خلف مُحَمَّد، (2020)، اثر الاندماج الدولي على السياسة الإنفاقية في العراق للفترة (2004 – 2019)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 16، العدد 52، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة تكريت .
- العبيدي، ناهض نجم حمد، (2019)، الحوكمة ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية في العراق، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية (JAFS)، المجلد 14، العدد 49، المعهد العالي للدراسات المالية و المحاسبية ، بغداد .
- عساف، نزار، وعواد، خالد، (2014)، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة ادارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 6، العدد 12 ،كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الانبار .

- علي، سعد محمود، (2019)، استراتيجية النهوض بالتنمية الاقتصادية والصناعية والتطور التكنولوجي في العراق، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، مجلة دورية دولية علمية محكمة، المانيا، العدد 4.
- عودة، مُحَمَّد حسن، (2017)، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للفترة (1975 – 2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي / جامعة البصرة، المجلد 33، العدد 31، العراق .
- عيسى، براق، وانيسة، بركان، (2017)، ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر: تطورها، اسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الابداع، المجلد 7، العدد 8 ، الجزائر .
- المزروعي، علي سيف علي، (2012)، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990 – 2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، دولة الامارات العربية المتحدة .
- المشهداني، ياسين ميسر فتحي، (2020)، الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة: العراق انموذجاً، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12، العدد 28 ،كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الانبار .
- ميلود، قاسمي مُحَمَّد، (2020)، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات اسعار البترول: دراسة حالة الجزائر للفترة (2000 – 2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23 ، الجزائر .
- نصوري، فيصل اكرم، وسهر، فيصل زيدان، (2015)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق (مع اشارة خاصة الى القطاع الصناعي في العراق)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 83 ، العراق .
- هاشم، حنان عبد الخضر، (2015)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الاساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة، المجلد 13، العدد 36 ، العراق .
- نبيلة ، تاكرلي صوفيا ، (2018) ، "تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية " ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة الجزائر ، مجلة الاقتصاد و المالية ، المجلد 4 ، العدد 2 ، الجزائر .
- عبدالله، حسيب نايل ، حمد ، خلف مُحَمَّد ، (2020) " اثر الاندماج الدولي على السياسة الإنفاقية في العراق الفترة من (2004 – 2019)"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، مجلد 16 ، العدد 52 ، العراق .


**خامساً: التقارير والنشرات المحلية والدولية:**


- البنك الدولي للأنشاء والتعمير، (2016)، القرض الثاني لتمويل برامج و سياسات التنمية المعنية بترشيد الانفاق، وكفاءة استخدام الطاقة، وحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة، الولايات المتحدة الامريكية.
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للسنوات (2009 و2010 و2014).
- البنك المركزي العراقي ، (2014 )، النشرة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث ، بغداد .
- جمهورية العراق، قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق للمدة (2009 – 2019)، اعداد مختلفة لجريدة الوقائع العراقية.
- مركز حوكمة للسياسات العامة، (2018)، مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق (2017 – 2018): ديمقراطية متأرجحة، العراق.

- مركز حوكمة للسياسات العامة، (2020)، المؤشـــر الوطني للتحـــول الديمقراطي فـــي العراق (2018-2019 ): ديمقراطية راكدة، العراق.
- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي خلال المدة (2009 – 2019)، الكويت.
- منظمة الامم المتحدة، (2019 )، تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي الدورة الثانية والخمسون للفترة من 8- 9 تموز، الولايات المتحدة الامريكية.
- منظمة الشفافية العالمية، التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للمدة (2009 – 2020)، والمنشورة على موقع المنظمة الآتي: http://www.transparency.org
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، لجنة تنمية القطاع الخاص، (2009): مسودة ورقة القطاع الخاص، الإصدار الثاني في تشرين الثاني، العراق.
- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ،الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، للاعوام (2009 – 2019).
- وزارة التخطيط، تقديرات سكان العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة للمدة (2009 – 2020 )
- وكالة الأمم المتحدة للهجرة، (2018)، العراق: أزمات النزوح (2014 – 2017)، التقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة، بعثة العراق.

**سادساً: مواقع الانترنت:**

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،(2018)، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق، المنشور على الموقع الآتي:https://baghdadtoday.news/FlightStats
- جواد، فاطمة عبد، (2013)، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، بحث منشور على موقع الهيئة العامة للضرائب الآتي: //:http www .tax.mof.gov.iq
- الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية: http://www.mof.gov.iq

**سابعاً: المصادر الاجنبية:**

- The World Bank, World Development Indicators (2009–2020). Web Site:http:\\data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators\